المحاضرة السادسة:

تطور نظام الحكم العثماني في تونس

تعتبر تونس حالة فريدة في نظام حكمها، مقارنة بالولايات العربية العثمانية، فقد تعاقب على حكمها من العثمانيين سلالتين من أسرتين مختلفتين، في نظام حكم أقل ما يمكن القول عنه أنه وارثي شبه مستقل عن الباب العالي، ويشبهه في ذلك نظام الحكم في طرابلس الغرب لكنه لا يستمر طويلا حتى ترجع طرابلس إلى سلطة الباب العالي. ويرجع المؤرخ منتيران سبب نجاح هذا النوع من النظام في تونس إلى تقاليد ورثها التونسيون عن الدولة الحفصية في إدارة شؤون البلد في إطار مؤسسة (محلة) بإنشاء ملكية خاصة، ساعدها في ذلك التضاريس الجغرافية من سهول منبسطة مفتوحة على مدينة تونس التي اتخذها العثمانيون مقرا لهم، فقد لعبت دوار هاما في سيطرتهم على الأقاليم المجاورة لها، أضف إلى ذلك قدرة السلطة في السيطرة على الموارد الزراعية لبسط هيمنتها على العاصمة تونس، وقد سهل التجانس بين سكان تونس كونهم عرب مسلمين بالكامل، قدرة البايات على التحكم في السلطة.

وإذا نظرنا إلى طبيعة التواجد العثماني في تونس، فمن المؤرخين من يعتبره احتلال على غرار محمد الهادي الشريف المؤرخ التونسي، ذلك أن أهالي تونس لم تكن راضية على طبيعة النظام العثماني القائم فيها. وحسب وصف هذا المؤرخ فإن النظام العثماني في تونس خضع لصورة معينة من الحكم، وهي أن والي تونس الملقب بالباشا يعين من طرف الخليفة في اسطنبول لمدة معينة.

مرّ الوجود العثماني في تونس بعدّة مراحل من حيث: أشكال تنظيمه وتفاعله مع المجتمع المحلي، وبالتالي فإن السلطة العثمانية تطورت عبر عدة أزمات: -من الحكم المباشر والتفويض -إلى نظام عسكري -إلى تأسيس سلطة وراثية مستقلة تتماشى مع النمط الملكي.

1-عهد الباشوات (1574-1591م): يعتبر عام 1574م تاريخ انضمام تونس إلى الدولة العمانية؛ فأصبحت ولاية عثمانية يحكمها باشا لمدة ثلاث سنوات، وأسندت إليه دفع رواتب الجنود والإنكشارية وإدارة شؤون البلاد يساعده 5 مستشارين وهم: وكيل الخرج- خوجة الخيل- الأغا- البيت مالجي- المنزل المدني (وكان يتألف من ملازم المسمى بالخليفة يعهد إليه تدبير شؤون الإدارة).

-الباش كاتب (وهو المسؤول عن المراسلات)- السفير أو الباش سيار (يتولى كل ما يتعلق بالشؤون الخارجية).

-الديوان: مجلس يترأسه الآغا بحضور الباشا والقبطان.

-دفتر داي: ويتم فيه طرح المشاكل الإدارية والسياسية والقضائية والاجتماعية خلال 3 أيام.

-قبطان رايس: ويتولى شؤون البحرية وحل النزاعات السياسية والعسكرية.

-القوات العسكرية المساعدة: الاعتماد على المخزن غلى جانب أغا ولها العديد من الامتيازات ومنهاك الإعفاء من الضرائب.

-المؤسسة الدينية: يتولى الشؤون القضائية قاض ويتكلف بإصدار الأحكام وفق الشريعة الإسلامية ويساعده مفتيان مفتي مالكي وآخر حنفي (وفي هذا العهد وجد 4 2 مالكيين و2 حنفيين).

-المؤسسات المدنية: تركزت في المدن الكبرى؛ حيث أوكلت إدارة البلدية إلى شيخ المدينة يساعده الأعيان.

لقد تميز هذا العهد بانقسام السلطة بين الباشا ومجلس الديوان صاحب القرار العسكري، ونظرا للظروف التي تمر بها تونس من اضطرابات خارجية وتحرشات الجزائر وطرابلس، وفوضى داخلية نتيجة تغلب فئة الإنكشارية؛ تمّ قلب النظام سنة1591م وظهور نظام الدايات.

2-عهد الدايات (1591-1631م): جاء هذا النظام نتيجة انقلاب الضباط الصغار على الضباط الكبار؛ لاحتفاظهم الامتيازات والقرارات، وهنا أصبحت السلطة في يد الضباط الصغار، ويشبه هذا النظام الديمقراطية العسكرية؛ حيث انقسم الضباط إلى مجموعات على رأس كل واحدة منها وال منتخب، وهؤلاء يشكلون الديوان، كما أصبح القرار جماعيا استشاريا؛ لكن داخل الديوان حدثت فوضى انتهت بانفراد عثمان داي بالحكم عام 1598م؛ فتحول النظام من ديمقراطية عسكرية إلى أتوقراطية عسكرية؛ كل السلطة بيد الداي يساعده الباي (وكان رمضان باي) في جمع المحلة وله كل السلطات.

أحدث هذا النظام نوع من الاستقرار والانتعاش الاقتصادي؛ لكنه لم يجعل قاعدة لتعاقب الحكم، وظل تعاقب الحكم خاضعا للغلبة والانفراد بالسلطة، وفي نفس الفترة بدأت تظهر سلطة منافسة للداي وهي سلطة الباي الذي يستند إلى جهاز ردعي وجبائي ناجع.

3- البايات المراديوان: (التجربة الملكية الأولى 1631-1702):

تنسب هذه الأسرة إلى مراد كورسو، وهو مملوك من أصل كرسيكي أسر صغير وأتي به إلى تونس، فاشتراه رمضان باي ودربه على قيادة المحلة، واستمدت هذه الأسرة سلطانها من دعم الأهالي ومباركة الدولة العثمانية، اقترن ظهور الباي بقيادة الأمحال وهي فرقة عسكرية لجمع الضريبة، بدأت مع رمضان باي (1599-1613م)؛ لكن مع وصول مراد باي (مؤسس العائلة المرادية) الذي عينه يوسف داي بعد وفاة مولاه رمضان باي1613؛ فقام بوظيفته أحسن قيام، ولم يزل مراد باي يتدرّج في المراتب بما فيها من الكفاءات إلى أن تقلد لقب الباشوية؛ فتنازل حينئذ عن السفر بالأمحال لإبنه حمودة باي، وأصبح للداي صلاحيات انحصرت في حاضرة تونس، أما الباي فله نفوذ في سواحل تونس وعلى القبائل، وقد عمل مراد باي على توريث هذا المنصب في أبنائه؛ فكان أول من تولى بعده قيادة الأمحال إبنه:

***حمودة باشا المرادي** (1631-1662م)، ويدعى أيضا محمد باشا الذي عمل على تطوير الجيش، ورتب أوجاق الصبايحية بأربع مراكز (تونس- القيروان- الكاف وباجة)، وربط علاقات مع الفئات المحلية، وضمن ولاء النخب المحلية؛ فكان كريما محبوبا عند العامة والخاصة، وفي سنة1657م طلب حمودة من الخلافة العثمانية أن تقلده رتبة الباشوية؛ فأتاه الفرمان مؤيدا له بذلك، فتخلى عندئذ عن السفر بالأمحال لإبنه الأكبر مراد الثاني وعقد لبقية أولاده على نواحي الولاية، والظاهر أن الباي أصبح في أواسط القرن 17م الحاكم الأول في البلاد؛ لما له من إمكانات عسكرية واقتصادية وازداد نفوذه مع حصوله على لقب الباشا عام 1658م.

كانت وفاته سنة 1666م تاركا وراءه آثارا حميدة في تونس ومنها: مقام الصحابي الجليل أبي زمعة البلوي بالقيروان، ومرستان المرضى بتونس، وجامعه وصومعته البديعة.

***مراد باي الثاني** (1662-1675م): ظهر صراع بين الباي والفرق العسكرية حول تعيين الداي؛ إلا أن مراد الثاني تغلب عليهم وتفوق على السلطة العسكرية سنة 1673م، كان شجاعا؛ منصفا استأثر بالسلطة بعد أبيه؛ قضى على جند الأتراك الذين قاموا عليه في إحدى الثكنات بتونس؛ حيث هدم الثكنة وبنى بموضعها مدرسة عرفت باسمه(المرادية) بسوق القماش بالعاصمة تونس.

توفي سنة 1675 ومن مآثر هذا الباي إلى جانب المدرسة المرادية، جامع قابسن والمسجد الحنفي بباجة، لكنه بقدر ما كان متحكما في زمام الأمور؛ ترك خلفه 4 أبناء تنازعوا على السلطة وأوقعوا الأسرة المرادية في أزمات سياسية وعسكرية.

***محمد بن مراد باي الثاني**: هو من بين أبناء مراد باي الثاني؛ اتفق أهل الحل والعقد على ولايته بعد وفاة أبيه، إلا أن شقيقه علي نافسه على الولاية؛ فحدث الصراع بين الأخوين وبالخصوص بسبب وجود عمهما محمد الحفصي سنة 1675م؛ مما أدخل الأسرة المرادية في أزمة سياسية وحرب أهلية؛ تدخلت فيها أطراف خارجية تمثلت في أمحال الجزائر؛ حيث استنجد بهم محمد باي لقتال أخيه، وبعد ما قتل بعض الجنود صف الجو لأخيه محمد وبقي في الحكم إلى أن وافته المنية عام 1696م وخلفه أخوه رمضان باي، الذي كان ميالا إلى اللهو والخمول؛ ما دفع ابن أخيه مراد بن علي يثور ضده ويقتله سنة 1698م وتولى مكانه.

***مراد باي الثالث**: كان ظالما مستبدا استباح كل المحرمات، وسفك دماء الأبرياء، خرج لقتال الجزائريين؛ فتم الفتك بعساكره قرب مدينة سطيف؛ ليتم في النهاية الفتك به على يد إبراهيم الشريف سنة 1702م، بإذن من الباب العالي؛ وبنهاية مراد باي الثالث تنتهي وتنقرض دولة بني مراد والأسرة المرادية.

وبعد ما أوقع بمراد الثالث؛ بايعه الجند؛ وانتصب بتونس؛ ثم أتاه لقب باشا من الخلافة العثمانية؛ فصار يوقع:" الباشا إبراهيم باي داي" وكان من أبرز ما قام به إبراهيم الشريف هو فرض الضرائب على الأهالي، وإعلانه الحرب ضد

الجزائر وطرابلس فكانت النتيجة أن تم القضاء عليه من قبل أمحال الجزائر، واختيار ومبايعة حسين بن علي تركي من طرف كبراء الجند والعلماء والأعيان عام 1705م، ومن ذلك الحين انتقل الحكم، إلى الأسرة الحسينية والتي استمرت إلى غاية إلغاء النظام الملكي وإعلان قيام الجمهورية سنة 1957م.

4-حكم الأسرة الحسينية (1705-1882م): مر حكم هذه الأسرة بمرحلتين هما:

أ-المرحلة الأولى: امتدت من سنة (1705م إلى سنة 1837م): في ظل الظروف والتقلبات السياسية التي كان يتخبط فيها أبناء الأسرة المرادية الحاكمة، اغتنم آغا السبايحية الحسين بن علي التركي الفرصة -من الكراغلة المشبع بالتقاليد العربية- لينصب نفسه حاكما على تونس، بتأييد واسع من الإنكشارية والسكان لمواجهة التدخل الجزائري في تونس، وسوف ينتقل الحكم في سلالة هذا الباي قرابة القرن والنصف، في شكل ملكية وراثيه. وفي عهد الحسين بن علي الذي امتد من 1705 إلى 1740م سيتمكن هذا الأخير من جمع كل السلطات في يده، ويختزل دور بقية الموظفين الكبار في مهمات شرفية، شكلية لا أكثر، فالباشا يؤدي وظائف شرفية خالصة والداي يكتفي بالصلاحيات القضائية، كما يعتمد في تركيبة الجيش على الأهالي (السبايهيين، فرسان قبائل المخزن، العرب) بالإضافة إلى الكراغلة ارغلة، مما يقلل من فعالية العنصر التركي في الجيش، ومن الإصلاحات الجذرية التي قام بها إسناد مهمة قاضي العسكر إلى علماء من أسر تونسية وأصول تركية. وفي آخر الأمر سيجد الحسين بن علي مبا ركة من الباب العالي الذي يعترف بحكمه ويزكيه، على أن يبقى مواليا للباب العالي، دون أن يتدخل الأخير في تولي أبنائه الحكم، كما يحفظ الحكم لهذه الأسرة، بمساندة الباب العالي لها في حال ت ازيد الضغوط الخارجية عليها، كما هي الأخرى تسمح للباب العالي بإبقاء نفوذه في تونس ولو شكليا.

لقد بدا من الوهلة الأولى التي تولى فيها الحسين بن علي الحكم أنه سيؤسس حكما مستقلا عن الباب العالي لا يتبعه إلا اسميا فقط. وعلى الرغم من تدخل الجزائريين في تنصيب علي باشا ابن أخ الحسين بن علي سنة 1729 إلى 1740م، فإن الحكم سيعود لأبناء الحسين بن علي مع محمد باي (1756-1759) ومن بعده أخوه علي باي (1759-1782م)، وبمساندة وتدخل من أوجاق الجزائر مرة أخرى.

ب-المرحلة الثانية: امتدت من سنة (1837م إلى سنة 1882م): وهي فترة أمراء الإصلاح ومنهم:

***المشير الأول أحمد باي** (1837م-1855م): يعتبر صاحب نهضة في تونس وذلك لإصلاحاته التي شملت جميع الميادين العسكرية والسياسية والعلمية والعمرانية نذكر منها:

-تنظيم الجيش: جعل لتونس جيش نظامي عدده يزيد على 30.000 جندي موزعين إلى مشاة، وخيالة وأنشأ لهم ثكنات، وأنشأ مدرسة باردو للحربية من أجل تخريج الضباط سنة 1840م؛ جلب لها أساتذة من أبرع ضباط فرنسا وتركيا وإيطاليا؛ واستعان بمدرسين لتعليم اللغة العربية والعلوم الشرعية.

-البحرية التونسية: اهتم بالأسطول؛ فاشترى عمارة قوية تحتوي على 12 باخرة حربية وبارجة من الطراز الكبير تسمى" الحسينية"، وأنشأ مرسى حربيا مدعما بدور لصناعة السفن والأسلحة...

-تشييد المدن: في سنة 1843 وعلى بعد 14كم من تونس العاصمة شيد مدينة سماها" المحمدية"، وابتنى بها القلاع والجامع والمدارس والأسواق؛ واتخذها مقرا لحكومتها بدلا من مدينة باردو...

-إبطال الرقيق: أبطل بيع الرقيق بتونس؛ فأغلق سوق العبيد "سوق البركة" سنة1846، كما أصدر أمرا بعتق جميع المماليك الموجودين في البلاد، وكان لهذا الباي إصلاحات أخرى في المجالات المالية والاقتصادية والثقافية؛ فهو أول من وضع ترتيبا للتعليم بجامع الزيتونة وعمر خزائنه بالكتب.

***المشير الثاني محمد باي** (1855م-1859): من أهم إصلاحاته:

- ✓ قام بإرجاع الجنود الذين وجههم أحمد باي لإعانة الدولة العثمانية في حرب القرم سنة 1855.
- ✓ ألغى غالب الضرائب والرسوم المحدثة وعوضها بضريبة المجبى وقدرها 36ريالا يدفعها سنويا الرجال القادرون من سكان الإيالة؛ وهي ضريبة مؤقتة تلغى متى تحسنت الحالة المالية للبلاد .
- ✓ سنّ قانون عهد الأمان سنة1857؛ وهو من حسنات هذا الباي؛ يقضي بحرية التدين والمساواة في الحقوق العامة؛ فاستبشر الناس به خيرا، لما فيه من ضمان الحرية والكفالة بحفظ المال والعرض.
- ✓ نصب المجلس الشرعي عام1856 وجعل الحكم في القضايا يوميا بمشاركة القاضيان والمفتيان.
- ✓ أنشأ المجلس البلدي في تونس عام 1858م؛ وانتخب أعضاءه من أعيان المدينة، ويعمل هذا المجلس ويسهر على تنظيم المدينة وإصلاح طرقاتها وتنويرها.
- ✓ وفي الحياة العلمية كان محمد باي أول من أدخل الطباعة للإيالة التونسية؛ لنشر المطبوعات الرسمية.

***محمد الصادق باي (1859م-1882)**: ظهرت في عهده الاختلاسات المالية مثل قضية ابن عياد الذي فر بأموال الدولة إلى باريس، وكذا الكوارث والأوبئة مثل مرض الكوليرا 1865م، ثم حمّى التيفوس1867م، إضافة إلى المجاعة وارتفاع أسعار المعاش، ومن أهم الإجراءات لمواجهة الحالة:

-تطبيق عهد الأمان وإعلان دستور 1861؛ لضبط قواعد نظام الحكم وتنظيم السلطات في البلاد.

-إنشاء مجالس أهلية لفصل القضايا بن الخصوم، وتكوين مجلس أكبر يتألف من 60عضو للنظر في شؤون البلاد، والشورى في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

-تدارك الأزمة المالية بمضاعفة معلوم ضريبة المجبى من 36 إلى 72 ريالا في سنة 1864م.

-إحداث خطّة ورتبة وزير مباشر (الوزارة الكبرى)؛ وهي ما تمثل رئاسة الوزراء والخارجية والداخلية والمالية في شخص واحد؛ وهو الوزير خير الدين باشا عام 1873م؛ هذا الأخير قام بإصلاحات كبرى منها:

- إنشائه مجلسا مختلطا للتقاضي بين الأهالي والأجانب في المسائل المالية. —اهتم بتوثيق العلاقات بين تونس والدول الأوروبية. — إحداث نظام الأوقاف العامة سنة 1874م. —سن قانون الإصلاح الزراعي بتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين وتخفيف الجباية، والترغيب في غراسة النخيل والزيتون. — ومن مشاريعه في نشر التعليم: - تأسيس المدرسة" الصادقية" سنة 1875م؛ وهي أول معهد تونسي فيه العلوم العصرية بعد مدرسة باردو. —قام بترتيب برامج التعليم بجامع الزيتونة سنة 1876م.-أنشأ المكتبة الصادقية الملاصقة للجامع الأعظم —إحياء الصناعات التقليدية وتطوير التجارة الوطنية.

وقد خضع محمد الصادق باي بشكل كامل للنفوذ الأجنبي، وفي عهده زادت الأطماع الفرنسية في تونس، كما أن هذا الباي كان مواليا للعثمانيين معترفا بالتبعية لهم، فقد شارك بأسطوله في إلى جانبهم في حربهم ضد الروس عام 1877م، وفي عهده صدر دستور عهد الأمان، وفي تفاصيله المحاولة للتوفيق بين الاتجاه الإسلامي (الشريعة) وبين القوانين ومظاهر الحضارة الغربية، (الجمع بين الأصالة والمعاصرة). كما عرف جامع الزيتونة في عهده نشاطا كبيرا وزخما علميا وفيرا، تنافسه في ذلك باقي المدارس التونسية وقتها، وعلى عهده صدرت جريدة الرائد التونسية. وشهد عهده كذلك محاولة ربط سكة حديد بين تونس والجزائر.